

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (17)

"المعضلة التركية" لأمریکا في حوض البحر المتوسط

جون ألترمان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست عام 1995 وتضم 53 دولة، غرضها الرئيسي تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى المركز تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، والضباط العسكريين، وموظفي الخدمة المدنية الدولية، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، الباحث الرئيسي في المشروع.

الكاتب

جون ألترمان

جون بي ألترمان هو نائب أول للرئيس، ويشغل كرسي زبغنيو بريجينسكي في قسم الأمن والجيوسراتيجية العالميين، كما يشغل منصب مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. وقبل انضمامه للمركز عام 2002، كان عضواً في دائرة تخطيط السياسات التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية وبصفته مساعداً خاصاً لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وفي الفترة ما بين عامي 2009 و2019، كان عضواً في رئاسة اللجنة التنفيذية للعمليات البحرية. فضلاً عن عمله في المجال السياسي، غالباً ما يدرّس دراسات الشرق الأوسط في كلية جون هوبكينز في جامعة الدراسات الدولية العليا وجامعة جورج واشنطن. وفي وقت سابق من حياته المهنية، كان ألترمان باحثاً في المعهد الأمريكي للسلام ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ومساعداً تشريعياً للسيناتور دانييل موينيهان (ديمقراطي-نيويورك) المسؤول عن السياسة الخارجية والدفاع. وفي الفترة ما بين عامي 1993 و1997، حاز ألترمان على جوائز حيث عمل أستاذاً في جامعة هارفارد، التي حصل فيها على شهادة الدكتوراه في التاريخ.

الأفكار المطروحة تمثل رأي الكاتب ولا تعبر عن رأي الناشر أو الجهات التابعة له

نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

تمثل تركيا تحدياً على أكثر من صعيد للولايات المتحدة في شرق المتوسط، حيث تُعتبر حليفاً وخصماً لها في الوقت ذاته. ذلك أن موقعها المنقسم جزءاً في أوروبا وجزءاً آخر في الشرق الأوسط يربك العملية السياسية الأمريكية التي تعامل المنطقتين بشكل مختلف تماماً. وتعرقل أنشطة تركيا البحرية سياساتها التي تركز على البر. كما تسعى تركيا إلى التوغّل في منطقة تجد الولايات المتحدة فيها مصالح هامة لها ولكنها تسعى إلى الحد من تواجدها فيها. لكن الأمر الأهم هو أن الولايات المتحدة لا تمتلك استراتيجية أو نهجاً سياسياً لبلدان شرق المتوسط، ما يوفر فرصاً لتركيا للقيام بفعل وانتظار رد فعل أمريكا وحلفائها. وفي حين لن تحل استراتيجية بحد ذاتها التوترات المتزايدة مع تركيا، إلا أنها قد توفر فرصاً لتنسيق سياسي أكبر داخل الحكومة الأمريكية ومع الحلفاء كذلك*.

وكان التحالف الأمريكي التركي بمثابة حصن للاستراتيجية الأمريكية العالمية لعقود من الزمن، إلا أن التوترات تزايدت في الآونة الأخيرة، إذ خدم إرث تركيا الكمالي وجيشها التقليدي الضخم وتخوفها من الاتحاد السوفيتي، الذي يحدّها من الشمال، استراتيجية الولايات المتحدة في الأعوام الخمسين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بيد أن الدعائم الثلاث للعلاقة اهتزّت في العقدين الأخيرين. إذ أدّى تبني تركيا لتوجه قوميّ صريح، وتهميش سياسيتها للجيش، والتوصل إلى تسوية مع روسيا، إلى جعلها شريكاً مزعجاً ومربكاً.

وكان موظفو البيت الأبيض يقولون إن الرئيس الأمريكي آنذاك، باراك أوباما، تحدث مع الرئيس رجب طيب أردوغان أكثر من أي زعيم آخر في العالم، وحاول التقرب منه بشكل مكثّف. وحين سافر أوباما إلى تركيا في رحلته الأولى كرئيس في نيسان/أبريل 2009، أذّن خطابه الذي لم يلقَ اهتماماً كبيراً من البرلمان التركي بالعديد من المواضيع التي حظيت باهتمام أكبر في خطابه في القاهرة بعد عدة شهور. وكانت إحدى الأولويات القليلة التي انتقلت من إدارة أوباما إلى إدارة ترامب هي بذل جهد في التقرب من تركيا. ولم يتحدث الرئيس ترامب مع الرئيس أردوغان مرات عديدة فحسب، بل تمكن أردوغان من استغلال هذه المحادثات لتغيير السياسة الأمريكية في سوريا وليبيا وأماكن أخرى.

ورغم الاتفاق على أهمية تركيا على أعلى المستويات في العاصمة واشنطن، لم تكن هناك استراتيجية أمريكية واضحة تجاه تركيا. ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى كون شؤون تركيا والأعمال التي تقوم بها هي من اختصاص أذرع مختلفة من الحكومة الأمريكية. إذ أن معظم أطراف الحكومة الأمريكية تعتبر تركيا قوةً أوروبية، لكن التوترات الأخيرة المتزايدة بين تركيا وأوروبا، إلى جانب سياساتها الأكثر نشاطاً في المحيط الشرق أوسطي (لا سيما سوريا وليبيا)، تركت معظم الدبلوماسيين الأمريكيين من ذوي التوجهات الأوروبية في وضع حرج. ويُمكن القول إن سياسة تركيا تجاه بلدان الشرق الأوسط تعتمد على كادر صغير من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في تركيا. بيد أن التقدير التركي الواسع للمصالح التاريخية لتركيا في الشرق الأوسط، إلى جانب الرغبة القوية لدى العديد من الساسة الأتراك في استعادة هيبة الحقبة الإمبراطورية، تدفع البلاد نحو الانخراط في الشرق الأوسط بصورة أكبر.

وقد تمتعت تركيا في حقبة إدارة ترامب بحرية أكبر في الشرق الأوسط مقارنة بأوروبا. إذ خلق التقاعس المستمر للولايات المتحدة عن التدخل في سوريا وليبيا، وتصميمها على قصر دورها بعمليات مكافحة الإرهاب فقط، فرصاً لسياسة تركية ديناميكية وريادية، تتمتع بمكونات دبلوماسية وسياسية صلبة. وقد قيّدت رغبة ترامب الكبيرة في مغادرة سوريا السياسة الأمريكية بصورة كبيرة، وطغت على رغبة الأصوات الأخرى في الحكومة

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

الأمريكية التي تقتضي تجنّب مضيّ سوريا بتبنيّ موقف إيران وروسيا، خصما الولايات المتحدة المنخرطان في الشأن السوري والمتمتعان بعلاقات متنامية مع تركيا.

وكانت السياسة الأمريكية ذات الصلة بالملف الليبي أكثر تعثرا. فعلى الرغم من تأييد السياسة الأمريكية الرسمي لعملية المفاوضات بقيادة الأمم المتحدة، غير أنها (إلى جانب البيت الأبيض) تبدو متعاطفة مع حكومة الشرق، بسبب علاقاتها الوثيقة بشركاء الولايات المتحدة كالإمارات ومصر. وفي هذا الصدد، لا يُعتبر الدعم التركي للقوات غربيّ البلاد مربكاً وحسب، بل يضع قوتين من حلف شمال الأطلسي في مواجهة (مع الدعم الفرنسي للجيش الوطني الليبي المتواجد شرقي البلاد). ويبدو أن زمن الكلمة العليا للدور الأمريكي قد ولى. وتتمتع العلاقات التركية بالحكومة المتواجدة غربي البلاد بعنصر استراتيجي، وهو توسيع المطالبات التركية إلى مساحة أكبر في حوض البحر المتوسط، الأمر الذي لا يحظى بقبول واسع في واشنطن. إلا أن إدارة ترامب تبدو راضية بترك الصراع يصل توازنه الخاص دون تدخّل.

وقد واجهت تركيا صعوبة في كسب التسامح الأمريكي مع أنشطتها الأوروبية. خاصة بالنظر إلى التقارير، التي تفيد بأنها ربما استخدمت نظام إس-400 المضاد للطائرات التي اقتنته حديثاً لاستهداف طائرات يونانية، ما مثّل ارتداداً خطيراً في أعين عديد من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، التي لا تثق بتركيا بالأساس، وفي بعض الحالات تكنّ لها الكراهية. ولم تحظّ الجهود التي بذلتها تركيا على مر السنين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باحتمالات كبيرة للنجاح، وساعد إحباطها المستمر على تعميق الشعور بالشقاق بين تركيا وبلدان أوروبية عدّة (خاصة فرنسا). إذ لا تدل المواجهات بين السفن الحربية الفرنسية والتركية بشأن حقول استخراج الغاز في العام الفائت على الظروف الخطيرة السائدة وحسب، بل على دور التوترات بين الجيشين الفرنسي والتركي في خلق تصدّعات في حلف شمال الأطلسي وإثارة شرخ بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في جهود تعزيز الأمن في حوض البحر المتوسط. من وجهة نظر أمريكية وأوروبية، ينبغي معالجة هذه المشكلة.

وتبقى وجهة السياسة الأمريكية بعد كانون الثاني/يناير 2021 مسألة تكهن. إذ لم تحظ السياسة الخارجية بأى اهتمام في الحملة الانتخابية الرئاسية. ولكن بوسعنا افتراض أن انتصار بايدين سيمثل عودة إلى عملية صنع قرار أكثر تنظيماً فيما يخص السياسة الخارجية، حيث تعمل الولايات المتحدة على تنسيق أفضل على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد يهتم الحلفاء بصورة أكبر بالإجراءات الأمريكية، ويتوقّعون عملية جادة لإعادة إحياء المشاورات. لكن هذا لا يعني أن منطقة شرق المتوسط ستحظى بتركيز فوري أو أنها سوف تُمنح أولوية في إدارة بايدين أكبر مما كانت عليه في إدارة ترامب. إذ ظلت أصوات الديمقراطيين تؤكد لأكثر من عام أن الولايات المتحدة أفرطت في الاعتماد على الأدوات العسكرية على حساب الأدوات الدبلوماسية وغيرها من الأدوات السياسية، وبوسعنا افتراض الرغبة في تطبيق مسار دبلوماسي أكثر فعالية. ولكن هذا لا يعني أن الدبلوماسية ستكون بالضرورة أكثر فعالية. فأحد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة باستمرار في الشرق الأوسط، رغم قوتها الساحقة، يتمثل في صراعها ضد خصوم يشعرون بأن مصالحهم أكبر من مصالحها. وفي ظل ظروف كهذه، يتضاءل نفوذ الولايات المتحدة حيث تتخذ الدول والحركات التي تخشى مواجهة تهديد وجودي موقفاً دفاعياً في مواجهة عمليات أمريكية معقدة. وغالباً ما اعتبرت الولايات المتحدة نفوذها أمراً مفروغاً من فاعليته في المفاوضات ولم تبذل جهوداً كافية لتعزيزه. وكانت النتيجة التنازل عن حق النقض (الفيتو) للأخرين.

ولم يسبق أن تحقق سلام أمريكي في دول حوض البحر المتوسط أبداً، ولكن إذا قلّصت الولايات المتحدة من وجودها أكثر، فما الذي سيبقى؟ ستحدث معركة لتعزيز مكانة القوى المتنازعة بكل تأكيد. إذ يبدو أن تركيا

منهمكة في توسيع نفوذها البحري، بينما تبحث روسيا بشكل تكتيكي عن فرص لتوسيع نفوذها. ويصعب التنبؤ بالطموحات الفرنسية، وكذلك الأدوات التي ترغب فرنسا في تطبيقها لتعزيز مصالحها. ويبدو الآن أن فرنسا تراقب الولايات المتحدة عن كثب، لتري إن كانت ستجد فرصاً لإقامة شراكة من أجل تأسيس نظام يخدم المصالح الأمريكية والفرنسية في المنطقة. وفي غياب شراكتها مع الولايات المتحدة، تجد فرنسا نفسها أمام خيارات أصعب تتعلق بما يمكنها فعله وما يمكن تحمل تكاليفه وأي لاعب يمكن أن تكسبه. فالتحديات التي تواجهها فرنسا في حشد دعم لجهودها في الإصلاح السياسي والاقتصادي في لبنان تشير إلى صعوبة دور القيادة بالنسبة لها.

وقد تتحقق شراكة تركية فرنسية، ولكن يصعب ذلك دون تشجيع كبير من الولايات المتحدة ورعاية منها وإدارة مستمرة. وحتى مع وجود رعاية أمريكية قوية، ثمة اختلافات جوهرية حول الوصول إلى موارد الطاقة (الأمر الذي يتجلى بوضوح في الجدل حول مستقبل ليبيا)، فضلاً عن العمليات البحرية في البحر المتوسط. ورغم أن لفرنسا وتركيا مصلحة في تقييد النفوذ الروسي في حوض المتوسط، غير أن المظالم التركية المتعلقة بطريقة معاملة الاتحاد الأوروبي لها والعلاقة الطيبة لفرنسا مع العديد من دول الخليج التي زادت معاداتها لتركيا سوف تعقد العملية الدبلوماسية بين البلدين.

وستكون التسوية بين فرنسا وتركيا مرهونة بما إذا كانت تركيا ستستمر في تبني استراتيجية "الوطن الأزرق"، وما إذا كانت فرنسا ستقرر استثمار المزيد لتعزيز وجودها في حوض المتوسط. وسيكون الشرط الأول مرهوناً بالموقف الاقتصادي والعسكري لتركيا التي تحافظ على هذا الالتزام، والشرط الثاني هو قرار أممي مركزي لحكومة فرنسا. وسوف تراقب فرنسا بصورة خاصة الانتخابات الأمريكية لعام 2020 عن كثب لتتخذ قرارات عما قد تفعله في شراكتها مع الولايات المتحدة، وما هي الإمكانيات التي قد تنتج عن وجود أمريكي مختلف في حوض البحر المتوسط. وقد يخلق تدهور العلاقات الأمريكية - التركية وتجديد العلاقات الأمريكية - اليونانية فرصاً يمكن لفرنسا استغلالها.

وفي حين لا تسيطر الولايات المتحدة على مستقبل دول شرق المتوسط، إلا أن أعمالها ونواياها تلقي بظلال كثيفة على خطط جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، إذا فاز بايدن في الانتخابات الرئاسية، فسوف يكون لسرعة بناء استراتيجية تجاه تركيا، ومدى أهمية تركيا في حساباتها، ومدى استجابة تركيا للحوافز والعقبات، تأثير كبير على المنطقة على مدى نصف قرن مقبل من الزمن.